

Distr.: General
25 April 2008

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون
البند ٤٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (Add.1 و A/62/L.43)]

٢٤٤/٦٢ - تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق في العالم،
وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تحسين السلامة على الطرق في العالم^(١)،

وإذ تلاحظ مع التقدير اتخاذ جمعية الصحة العالمية القرار ٦٠-٢٢ المتعلق بتنظيم الرعاية في حالات الطوارئ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧^(٢)،

وإذ تشدد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في استخدام التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور كإطار للجهود المبذولة من أجل كفالة السلامة على الطرق، وفي تنفيذ التوصيات الواردة فيه عن طريق إيلاء اهتمام خاص لعوامل الخطر الخمسة الأساسية المحددة في التقرير، وهي عدم استخدام أحزمة الأمان وأحزمة سلامة الأطفال وعدم استخدام الخوذ والقيادة في حالة سكر والسرعة غير الملائمة والمفرطة وعدم توافر هياكل أساسية ملائمة، وأيضا عن طريق إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات المعرضة للخطر من مستخدمي الطرق كالمشاة وركاب الدراجات والدراجات النارية

(١) A/62/257.

(٢) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الستون، جنيف، ١٤-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA60/2007/REC/1).

ومستخدمي وسائل النقل العام وتحسين مستوى خدمات الرعاية المقدمة بعد الحوادث لضحايا حوادث السير على الطرق،

وإذ تشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة المتمثلة في العمل مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية على تنسيق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالتقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق بوصفه آلية للتنسيق يزود أعضاؤها الحكومات والمجتمع المدني بمبادئ توجيهية للممارسات الجيدة لدعم الأعمال الهادفة إلى معالجة عوامل الخطر الرئيسية المتعلقة بالسلامة على الطرق،

وإذ تعرب عن تقديرها لما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية وهيئاتها الفرعية من عمل لزيادة أنشطتها في مجال السلامة على الطرق والدعوة إلى زيادة الالتزام السياسي بالسلامة على الطرق، وإذ تعرب أيضا، في هذا السياق، عن تقديرها للجنة الاقتصادية لأوروبا لالتزامها المستمر بالعمل على الصعيد العالمي في سبيل وضع لوائح فنية عالمية تتعلق بسلامة المركبات وصوغ تعديلات اتفاقية السلامة على الطرق^(٣) واتفاقية فيينا المتعلقة بعلامات وإشارات الطرق^(٤) وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاتخاذها القرار ٩/٦٣ المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧^(٥) الذي تشجع فيه اللجنة الأعضاء على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان الوزاري بشأن تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ^(٦) ولاعتماد وزراء النقل والصحة الأفارقة إعلان أكرا في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ولاعتماد إعلان سان خوسيه بشأن السلامة على الطرق المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لاتخاذها القرار ٢٧٩ (د - ٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن متابعة تنفيذ عناصر نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك متابعة مسألة السلامة على الطرق^(٧)،

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٤٢، الرقم ١٥٧٠٥.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٠٩١، الرقم ١٦٧٤٣.

(٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ١٩ (E/2007/39)، الفصل الرابع، الفرع ألف.

(٦) E/ESCAP/63/13، الفصل الرابع.

(٧) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٢١ (E/2006/41)، الفصل الأول.

وإذ تشيد بالبنك الدولي لمبادرته بإقامة المرفق العالمي للسلامة على الطرق، وهو أول آلية للتمويل تنشأ لدعم بناء القدرات وتقديم الدعم التقني في مجال السلامة على الطرق على المستويات العالمي والإقليمي والقطري، وإذ ترحب بالمساعدة المالية المقدمة إلى المرفق من حكومات أستراليا والسويد وهولندا ومؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي، وإذ تشجع على تقديم مزيد من التبرعات المالية إلى المرفق،

وإذ تشيد أيضا بمنظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية لتنظيمها بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق أسبوع الأمم المتحدة الأول للسلامة على الطرق في العالم في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الذي أقيمت خلاله في مختلف أنحاء العالم مئات المناسبات، من بينها انعقاد الجمعية العالمية للشباب والمنتدى الثاني لأصحاب المصلحة في مجال السلامة على الطرق في العالم في جنيف، والذي ساعد على لفت الانتباه إلى أن حوادث السير على الطرق صارت السبب الرئيسي للوفاة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة،

وإذ تحيط علما بجميع المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى زيادة الوعي بالمسائل المرتبطة بالسلامة على الطرق، ومن بينها اليوم الأوروبي الثاني للسلامة على الطرق المزمع الاحتفال به في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير لجنة السلامة على الطرق في العالم المعنون جعل الطرق آمنة: أولوية جديدة للتنمية المستدامة الذي يربط السلامة على الطرق بالتنمية المستدامة ويدعو إلى زيادة الموارد المخصصة للسلامة على الطرق وإلى التزام جديد بتقييم الهياكل الأساسية للسلامة على الطرق وإلى عقد مؤتمر وزاري عالمي عن السلامة على الطرق تحت رعاية الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار تزايد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير في أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعارف في مجال السلامة على الطرق، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية،

١ - **تدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بهمة في وضع التقرير عن حالة السلامة على الطرق في العالم الذي تعده منظمة الصحة العالمية؛**

٢ - **تدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في المشاريع التي ستنفذها لجان الأمم المتحدة الإقليمية لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تحديد أهدافها**

الوطنية فيما يتصل بالحد من الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق، بالإضافة إلى أهداف إقليمية؛

٣ - تؤكد من جديد أهمية معالجة المسائل المتصلة بالسلامة على الطرق في العالم، والحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي، مع أخذ احتياجات البلدان النامية بعين الاعتبار، عن طريق بناء القدرات في مجال السلامة على الطرق وتوفير الدعم المالي والتقني لجهودها؛

٤ - تشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التزامها بالسلامة على الطرق، بعدة طرق من بينها الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث السير على الطرق الذي يحل في الأحد الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام؛

٥ - تدعو منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى العمل في ظل التعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق على النهوض بالتعاون بين القطاعات المتعددة عن طريق تنظيم أساليب للسلامة على الطرق في العالم تحت رعاية الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، تشمل منتديات أصحاب المصلحة في مجال السلامة على الطرق في العالم؛

٦ - تشجع المنظمات في القطاعين الخاص والعام التي تملك أساطيل مركبات، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ سياسات وممارسات تحد من مخاطر تعرض راكبي المركبات وغيرهم من مستخدمي الطرق لحوادث السير على الطرق؛

٧ - ترحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة الاتحاد الروسي لاستضافة المؤتمر (الوزاري) العالمي الرفيع المستوى الأول للسلامة على الطرق وتوفير الدعم المالي اللازم له، وهو المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠٠٩ لتجتمع فيه وفود الوزراء والممثلين المعنيين بالنقل والصحة والتعليم والسلامة وما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بإنفاذ قوانين المرور لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وقرارات الجمعية العامة المتصلة بتحسين السلامة على الطرق في العالم، وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون "الأزمة العالمية للسلامة على الطرق"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً عن التقدم المحرز في تحسين السلامة على الطرق في العالم.

الجلسة العامة ٨٧

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨